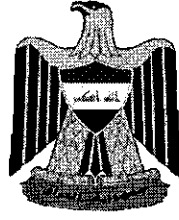


كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي نيئتياحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٦/اتحادية/٢٠١٩

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٩/٥/١٤ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعون :

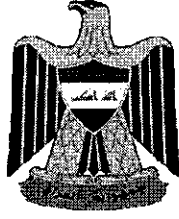
١. طالب فيصل عبد الحسين/رئيس الاتحاد العراقي لالعاب القوى.
 ٢. سمير صادق خضير/رئيس اتحاد الجودو العراقي.
 ٣. حسين محمد ناجي/رئيس اتحاد السلة العراقي.
 ٤. اياد نجف الياس/رئيس اتحاد الجمباز العراقي.
 ٥. مشتاق حميد عبدالله/رئيس ممثلية اللجنة الاولمبية في البصرة.
 ٦. خالد عبد الواحد كبيان/رئيس ممثلية اللجنة الاولمبية في ميسان.
 ٧. خليل ياسين جابر/رئيس اللجنة الاولمبية في بغداد.
 ٨. صباح حسن شري/نائب رئيس اتحاد الملاكمة العراقي.
- وكيلاهم المحاميان
د. وائل عبد اللطيف
و حسين فاهم الشمخي.

المدعى عليهما :

١. رعد حمودي سلمان/رئيس اللجنة الاولمبية
 ٢. رعد حمودي سلمان/رئيس اللجنة الاولمبية/اضافة لوظيفته
- وكيلاه المحاميان
نعيم جاسم البدري
وليث خضر جاسم.

الشخص الثالث : وزير الشباب والرياضة/اضافة لوظيفته وكيلاه الحقوقيان
امجد مهدي نحو وليث حازم عبد الرحمن.

كو٧ماری عیراق
داد كای بالآی نیئتیحادی



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

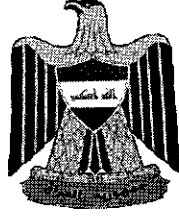
العدد: ٢٦/اتحادية/٢٠١٩

الادعاء :

ادعى وكيل المدعين بأنه تم بموجب الأمر التشريعي رقم (٢) لسنة ٢٠٠٣ حل (اللجنة الأولمبية الوطنية) ضمن الكيانات الأخرى المنحلة بموجب الأمر المذكور كون النظام العراقي السابق كان يستخدم تلك الكيانات كأدوات لاضطهاد الشعب وتعذيب افراده وقمعهم ونشر الفساد في صفوفهم وإن المحكمة الاتحادية العليا أكدت ذلك بموجب قرارها المرقم (١٤٤/اتحادية/٢٠١٧) وقد جاء فيه ((حيث بالإمكان إعادة تأسيس اللجنة الأولمبية العراقية وفق أطر جديدة تتماشى مع النهج الديمقراطي الذي شكله العراق بعد سقوط النظام وفق أحكام الميثاق الأولمبي العالمي لغرض تشريع قانون يخص اللجنة الوطنية الأولمبية العراقية لضمان ترسيخ الاساس القانوني للانشطة الرياضية في العراق)).

وإن المدعى عليه قد أجرى (انتخابات اللجنة الاولمبية الوطنية) بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٦ قبل ان يشرع قانون خاص باللجنة الاولمبية وان الانتخابات جرت بأشراف (مدير الدائرة القانونية) في اللجنة الاولمبية. وإن اللجنة الاولمبية لم تلتزم بتنفيذ كامل ماحدث بتوجيهات اللجنة الاولمبية الدولية المبلغة اليها بموجب رسالتها المعلومة المرسله لها منذ عام ٢٠١٧ والتي عدت بمثابة (خارطة طريق) لانهاء الوضع والفرغ القانوني المطلوب وان هذه الرسائل تلزم المدعى عليه ((التعاون مع المؤسسات الحكومية الرسمية (وزارة الشباب والرياضة - الشخص الثالث) من اجل (اكمال تشريع قانون جديد لها يمكن بموجبه عقب ذلك الاجراء اجراء انتخاباتها وهذا لم يتحقق ولأن الانتخابات للجنة الاولمبية تسبقها انتخابات المدعين (الاتحادات الرياضية) وهذه يجب ان تستند الى انتخابات الاندية الرياضية في العراق. فالانتخابات تكون ابتداءً في القاعدة (الاندية الرياضية) ثم (الاتحادات الرياضية) واخيراً انتخابات (اللجنة الاولمبية الوطنية) مع توفر (التشريع القانوني الجديد).

وإن اللجنة (الاولمبية العراقية) قامت بايداع (مشروع قانون) خاص بها الى (اللجنة الاولمبية الدولية) في سويسرا قبل ان تستكمل الاجراءات الدستورية في اقراره متجاهلة التشريع الوطني العراقي كذلك المرجعية الرياضية المتمثلة بالشخص الثالث (وزارة الشباب والرياضة). لما تقدم من اسباب طلب وكيل المدعين ((الغاء الانتخابات الجارية من قبل اللجنة الاولمبية



كو٧مارى عىراق
داد كاي بالآي ئىتتىحادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٦/اتحادية/٢٠١٩

العراقية في ٢٠١٩/٢/١٦ والغاء كافة المخرجات المترتبة عليها وكافة التصرفات السابقة للجنة المذكورة)). رد وكيل المدعى عليه الثاني (رئيس اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية بالاضافة لوظيفته على عريضة الدعوى بما يلي:

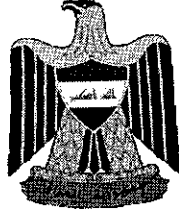
١. من الناحية الشكلية ان اللجنة الاولمبية (كيان قانوني مستقل وغير حكومي) بذلك يخرج النظر في هذه الدعوى (نوعياً) من قبل المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في قانونها رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥.

٢. من الناحية الموضوعية: هناك ترديد في تحديد المدعى عليه من قبل وكيل المدعين مرة يذكر (كـرئيس اللجنة الاولمبية العراقية بصفته الشخصية ومرة اخرى يذكر (كـرئيس اللجنة الاولمبية/اضافة لوظيفته) عليه طلب وكيل المدعى عليه تكليف وكيل المدعين بحصر دعواهم ليتسنى لهما الاجابة لما يطلب منهما في جلسات المرافعة وطلب وكيل المدعى عليه (٢) (رد الدعوى من الناحية الشكلية لعدم اختصاص المحكمة نوعياً في نظر هذه الدعوى). واجاب وكيل الشخص الثالث (وزارة الشباب والرياضة/اضافة لوظيفته) على عريضة الدعوى بما يلي:

١. ان اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية من الكيانات المنحلة وحسب الامر التشريعي رقم (٢) في ٢٧/حزيران/٢٠٠٣. ٢. سبق وان قررت المحكمة الاتحادية العليا بموجب قرارها المرقم (١٤٤/اتحادية/٢٠١٧) انه (بالامكان اعادة تأسيس اللجنة الاولمبية العراقية وفق اوامر جديدة تتماشى مع الميثاق الدولي).

٣. صدور قانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٥ ((قانون ادارة الاموال العائدة للكيانات المنحلة)) والتعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٩ (تعليمات تسهيل تنفيذ احكام قانون ادارة الاموال العائدة للكيانات المنحلة رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٥ حيث اكدت (اللجنة الوطنية للالعاب الاولمبية) بموجب المادة (١/حادي عشر/و) من التعليمات المذكورة من الكيانات المنحلة.

٤. وان وزارة الشباب والرياضة بموجب المادة (٢/ثانياً) من قانونها رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٧ اكدت بأنها (اعلى جهة حكومية تعنى بقطاع الشباب والرياضة لكل العراق وتكون مسؤولة عن وضع ومتابعة تنفيذ السياسة الشبابية والرياضية



كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيتتياحادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٦/اتحادية/٢٠١٩

فيه بما ينسجم والتوجيهات الرسمية بهذا الشأن حيث لم يتم اعلام أو اشعار دائرة موكلهما أو اخذ الموافقات الاصولية على اجراء الانتخابات المشار اليها بعريضة الدعوى. ٥. ان الانتخابات التي اجرتها (اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية) المنحلة جاءت خلافاً للقانون حيث ان قانون (اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية رقم (٢) لسنة ١٩٨٦ غير نافذة على اعتبار ان اللجنة من الكيانات المنحلة والمشار اليها بالأمر التشريعي رقم (٢) لسنة ٢٠٠٣. وان مسودة القانون الجديد معروضة على مجلس شورى الدولة استناداً الى احكام المادة (١٣) من قانون مجلس الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ حيث تم مخاطبتهم من رئيس مجلس الدولة بموجب كتابهم ذي العدد (٤٨٢٠) المؤرخ في ٢٠١٩/٢/٧ لغرض بيان الرأي ، بمشروع قانون اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية. ٦. اقامت دائرة موكلهما الدعوى المرقمة (١١٧٨/ب/٢٠١٩) والمنظورة امام محكمة بداءة الكرادة للاعتراض على الانتخابات التي اجرتها اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية خلافاً للقانون وما زالت منظورة امام القضاء. ٧. صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٦٠) لسنة ٢٠١٩ وقد تضمن في الفقرة (٢١) منه (تأليف لجنة من ممثل وزارة الشباب والرياضة وديوان الرقابة المالية الاتحادي واللجنة الاولمبية الوطنية العراقية لغرض ادارة المنح المخصصة. ولكل ما تقدم طلب وكيل الشخص الثالث ((الغاء الانتخابات التي اجرتها اللجنة الاولمبية خلافاً للقانون)). وبعد تسجيل الدعوى استناداً لأحكام الفقرة (ثالثاً) من المادة (١) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ وبعد استكمال الاجراءات المطلوبة وفقاً لاحكام الفقرة (ثانياً) من المادة (٢) من النظام المذكور عين يوم ٢٠١٩/٥/١٤ موعداً للنظر في الدعوى. وفيه تشكلت المحكمة فحضر وكيل المدعين المحامي (حسين فاهم الشمخي) وحضر عن المدعى عليهما (رعد حمودي سلمان رئيس اللجنة الاولمبية ورعد حمودي سلمان رئيس اللجنة الاولمبية/اضافة لوظيفته) المحاميان نعيم جاسم البديري وليث خضر جاسم كما وحضر عن الشخص الثالث وزير الشباب السيدان (امجد مهدي) و (ليث حازم) ويوشر بالمرافعة حضوراً وعلناً كرر وكيل المدعين عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها

د.ق احمد حسين

Federal Supreme Court - Iraq - Baghdad

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

Tel -009647706770419

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

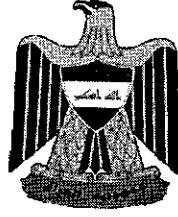
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

البريد الالكتروني

Po.box55566

ص . ب - ٥٥٥٦٦

كو٧مارى عيراق
داد كاي بالآي نيتتياحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٦/اتحادية/٢٠١٩

طالباً إلغاء انتخابات اللجنة الاولمبية وقدم لائحة تكميلية للدعوى ربطت بملفها اجاب وكيل المدعى عليه بأنه يكرر ما جاء باللائحة الجوابية ويطلب رد الدعوى لعدم الاختصاص الوظيفي للمحكمة أجاب الشخص الثالث على لسان وكيله بأنه يكرر اللائحة الجوابية ويطلب ابطال الانتخابات والنتائج المترتبة عليها. دقت المحكمة عريضة الدعوى والطلبات الواردة فيها ووجدت انها اصبحت مستكملة لأسباب الحكم قرر ختام المرافعة وافهام قرار الحكم علناً في الجلسة .

قرار الحكم :

بعد التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد بأن وكلا المدعين قد ادعيا في عريضة دعواهم بأنه قد تم حل ((اللجنة الاولمبية الوطنية)) ضمن الكيانات الاخرى المنحلة بموجب الأمر التشريعي رقم (٢) في ٢٧/حزيران/٢٠٠٣ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق كون النظام العراقي السابق كان يستخدم تلك الكيانات كأدوات لاضطهاد الشعب العراقي وتعذيب افراده وقمعهم ونشر الفساد في صفوفهم. وان المدعى عليه قد اجرى (انتخابات اللجنة الاولمبية الوطنية بتاريخ ١٦/٢/٢٠١٩ قبل ان يشرع قانون خاص بها وهذا ما اكدته المحكمة الاتحادية العليا في قرارها المرقم (١٤٤/اتحادية/٢٠١٧) والذي تضمن ((بالإمكان اعادة تأسيس اللجنة الاولمبية العراقية وفق أطر جديدة تتماشى مع النهج الديمقراطي الذي شكله العراق بعد سقوط النظام وفق أحكام الميثاق الاولمبي العالمي....)) لما تقدم ولما اوردته عريضة الدعوى من اسباب اخرى طلب وكلا المدعين ((إلغاء الانتخابات الجارية في ١٦/٢/٢٠١٩ من قبل المدعى عليه وإلغاء كافة المخرجات المترتبة عليها وكافة التصرفات السابقة والزامها بدفع الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة)).
وتجد المحكمة الاتحادية العليا بأن اختصاصها محددة بالمادة (٩٣) من الدستور والمادة (٤) من قانونها رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وليس من ضمنها إلغاء الانتخابات التي تجريها الاتحادات واللجان والهيئات الرياضية بما فيها الانتخابات الجارية من قبل المدعى عليه (للجنة الاولمبية الوطنية العراقية) بتاريخ ١٦/٢/٢٠١٩. لما تقدم قررت المحكمة الاتحادية

كوٲمارى عىراق
داد كاي بالآى ئىتتىحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٦/اتحادية/٢٠١٩

العليا رد الدعوى شكلاً من جهة الاختصاص وتحميل المدعين مبلغاً مقداره مائة الف دينار
اتعاب محاماة لوكيلى المدعى عليه ووكيلا الشخص الثالث تقسم بينهم وفق القانون
وصدر القرار باتاً استناداً لاحكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٥/ثانياً) من قانون
المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وبالاتفاق وأفهم علناً في ١٤/٥/٢٠١٩ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم طه محمد

العضو
اكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندی

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين عباس أبو التمن